UNIVERSITE DE SFAX
FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES DE SFAX

جامعة صفاقس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

# بحوث جامعية
# Academic Research
# Recherches Universitaires

## عـــدد 7

## الاستبداد والحرية
## Despotisme & Liberté
## Despotism & Freedom

جانفي 2010

بحوث مجمعة أشرف على نشرها الأستاذان :

عبدالعزيز العيادي - علي الزيدي

الاستبداد والحرية
Despotisme & Liberté
Despotism & Freedom

UNIVERSITE DE SFAX
FACULTE DES LETTRES ET SCIENCES HUMAINES DE SFAX

جامعة صفاقس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية بصفاقس

بحوث جامعية
Academic Research
Recherches Universitaires

## N° 7

الاستبداد والحرية
Despotisme & Liberté
Despotism & Freedom

Janvier 2010

Etudes éditées sous la direction de :

AYADI Abdelaziz - ZIDI Ali

# بحـــوث جامعيـــة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

عدد 7

# الحياة اليومية للمساجين السياسيين التونسيين بالسجون الفرنسية بالجزائر 1939-1955

**عبد اللطيف الحناشي**

*كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تونس*

## تقديم

مارست السلطات الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية سياسة عقابية متنوعة (السجن، الإبعاد، الردع المالي، مصادرة الأملاك..) ضدّ التونسيين الذين حاولوا التصدي لبعض ممارساتها الاستعمارية بالبلاد.. وكان من أهداف تلك العملية محاولة الإدارة الأمنية والسياسية وضع حدّ لتلك النشاطات... وتمثّل تلك الممارسة أحد أشكال العنف الممنهج الذي دأبت أجهزة الحماية المختلفة تسليطه على الوطنيين التونسيين في مختلف الحقب التي سيطرت فيها على البلاد، ومن بين العقوبات النوعية التي سلّطت على الوطنيين كانت إبعاد عديد التونسيين لتمضية عقوبتهم بالسجون بالجزائرية. وقد باشرت تلك الممارسة منذ بداية الاحتلال ثم تخلت عنها لتعيد العمل بها خاصة بعد أحداث سنة 1938 وبعد اندلاع الانتفاضة المسلحة المنظمة بداية سنة 1952

كانت معاناة هؤلاء المساجين كبيرة ومتنوعة ليس فقط بسبب بعدهم عن بلادهم وإنما أيضا نتيجة بؤس حياتهم اليومية داخل السجون الفرنسية بالجزائر وتعاستها بدرجة أساسية وتبعا لما يتعرضون إليه من عنف متعدد الأشكال ليس أقله التعذيب الجسدي والنفسي وهو ما أدى إلى وفاة العشرات منهم تحت التعذيب..

فما هي الأسباب التي دفعت سلطات الحماية الفرنسية بالبلاد التونسية إلى سجن الوطنيين التونسيين في السجون الفرنسية بالجزائر؟ وما هي المستندات القانونية التي اعتمدتها إدارة الحماية لنقل المساجين الى سجونها بالجزائر؟ وكيف كان يعيش هؤلاء في سجونهم ؟ وما هي أبرز أنواع التعذيب الجسدي والنفسي التي كان يتعرّض لها المساجين التونسيون والنتائج التي تولدت عنها ؟.

## I- إشكاليات سجن الوطنيين التونسيين بالسجون الفرنسية بالجزائر : الإطار القانوني والحيثيات

### 1. المساجين السياسيون التونسيون في السجون الفرنسية بالجزائر :

أبعدت السلطات العسكرية الفرنسية منذ بداية احتلالها للبلاد التونسية التونسيين المحكوم عليهم لأسباب سياسية الى السجون الجزائرية وبعض المستعمرات السجنية الفرنسية. استهدف هذا الإجراء في البداية الوطنيين الذين قاموا بأعمال مقاومة وتمرّد عنيفة عفوية، ضد مصالح ومؤسسات الاستعمار الفرنسي وأتباعه أساسا [1]. أما عمليات إبعاد الوطنيين إلى السجون الجزائرية والفرنسية فقد تمت أواخر الثلاثينيات بعد تجذّر خطاب الحركة الوطنية ووسائلها النضالية، وأبعدت تلك السلطات أيضا مجموعة هامة من التونسيين إلى السجون الجزائرية والذين أصدرت ضدهم المحاكم العسكرية الفرنسية التي، انتصبت بعد "التحرير"، عقوبات مختلفة بالأشغال الشاقة إلى الجزائر[2]، واستمر هذا الإجراء بعد "الانتفاضة السياسية العنيفة المنظمة" التي انطلقت مطلع سنة 1952 واستهدفت في الغالب عناصر منظّمة سياسيا.

---

1) لا تتوّفر معلومات دقيقة حول عدد التونسيين الذين حوكموا بسبب مواجهتهم للاحتلال بأشكال مختلفة، وقد تمّت هذه المحاكمات من قبل المجلس الحربي الفرنسي عند بداية الاحتلال ولم تعرهم إحصائيات الإدارة الفرنسية أي أهمية لأنها تعتبرهم مجرمين، وقد أهملتهم أدبيات الحركة الوطنية التي لا تعترف بنضالاتهم الوطنية، ولا من قبل أغلب الباحثين الذين اعتقدوا أن الحركة الوطنية الفعلية قد = انطلقت من نشاط حركة "الشباب التونسي". وإجمالا نظرت المجالس الحربية بين 1881 الى 1892 في 91 قضية ضد مدنيين تونسيين وبلغت أحكام الإدانة 149 حكما. .انظر :

La direction des renseignements et des contrôles civils. **Statistique générale de la Tunisie 18811892** Imprimerie Rapide. Tunis 1893 p103.

2) **المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية (م.أ.ت.ح.و) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (أ.و.خ.ف)** بكرة عدد (ب.ع) 612، كرتون (ك) 194، ملف (م) 2، ونحن بصدد القيام ببحث حول هؤلاء نظرا لخصوصية قضاياهم في السياق الوطني.

فما هي الأسس القانونية التي استندت إليها سلطات الحماية لإبعاد هؤلاء المساجين ؟

**أ- الإطار القانوني لإبعاد المساجين التونسيين**

يمكن من الناحية الإجرائية للمحاكم الفرنسية الجنائية بالبلاد التونسية، التي تطبّق القوانين الفرنسية، والتي تنظر في كل القضايا التي تهم الفرنسيين أو من التبعية الفرنسية أو الذين يرتكبون جناية أو مخالفة ضد الفرنسيين، إرسال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الى إحدى المستعمرات الفرنسية، باستثناء الجزائر، وذلك لقضاء مدة العقوبة فيها [1]، وأصبح بامكان تلك الهيئات، منذ اكتوبر 1912، إرسال هؤلاء الى الجزائر أيضا لقضاء عقوبة الأشغال الشاقة [2].

وقد صدر أمر من قبل رئيس الحكومة الفرنسية يسمح للمقيم العام ممثل السلطة الفرنسية بالبلاد التونسية بأن ينقل التونسيين المحكوم عليهم من بالأشغال الشاقة، من قبل المحاكم التونسية، لقضاء مدّة عقوبتهم بسجون المستعمرات الفرنسية على أن تتحمّل الميزانية التونسية المصاريف التي تترتب عن ذلك. وصدر لاحقا أمر عليّ مؤرخا في 1922/9/8 لتنفيذ الأمر السابق واشترط في أحد بنوده استشارة لجنة خاصة تتشكل للنظر في تلك الحالات [3]، وبمقتضى هذا الأمر أصبح بالإمكان نقل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من البلاد لقضاء مدة العقاب بالمستعمرات الفرنسية. [4] ومن المهم الإشارة الى أن هذا الأمر لا ينص على طبيعة الجريمة المعاقب بها الفرد ونوعيتها : هل هي جريمة حق العام أم ذات طبيعة سياسية.

---

1) انتصبت المحاكم الفرنسية بالبلاد التونسية بموجب القانون الفرنسي المؤرخ في 27 مارس 1883 (الرائد الرسمي المؤرخ في 1883/4/19) وتستمد تلك المحاكم مرجعيتها من القانون الجنائي الفرنسي الصادر سنة 1810 وقانون 30ماي 1854 المتعلق بالأشغال الشاقة والإبعاد وتستمد المحاكم الفرنسية أحكامها في هذا الخصوص من القانون الفرنسي المؤرخ في 1885/5/27 المتعلق بمن تكررت منهم الجرائم.لمزيد من التفاصيل أنظر:
- الحناشي (عبد اللطيف) : **المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية الإبعاد السياسي أنموذجا1881-1955**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية صفاقس، تونس2003، صص501، ص86.

2) م.أ.ت.ح.و-أ.و.خ.ف، ب.ع 153، ك 222 م1، و.ع 40 رسالة من وزير العدل الى وزير الخارجية مؤرخة في 1912-10-18.

3) حسب الفصل الثاني من هذا الأمر.

4) كان صدور هذا الأمر مقدمة لصدور أمر علي بتاريخ 1923/7/9 فتح الباب لإبعاد التونسيين المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة خارج حدود البلاد طوال حياتهم.

لم تعترف الهيئات السياسية والقضائية الفرنسية بالبلاد التونسية في البداية بوجود نشاط سياسي وطني يستهدف وجودها، إذ كانت تعتبر كل النشاطات ذات طابع "إجرامي همجي" وهدفها من ذلك ليس فقط إضفاء الشرعية على وجودها أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي بل كان ذلك أيضا بغاية الحطّ من قيمة الفاعلين التونسيين وإبراز دونيتهم، فلا يمكن حسب منطقها، ان يمارس هؤلاء "الهمجيون" نشاطا او فعلا وطنيا يحسب على الشعوب "الراقية المتمدنة".

وكانت إدارة الحماية تلجأ عادة الى طرق ملتوية لتحقيق رغبتها في إرسال السجناء لأسباب سياسية لقضاء فترة العقوبة خارج البلاد التونسية وذلك في غياب نصّ قانوني واضح ودقيق حول تلك المسألة، فرغم أن هذه الإدارة كانت تتهم الوطنيين بارتكاب أفعال سياسية وتقدمهم الى المحاكم على هذا الأساس الا أن المواد القانونية التي يحاكم بها الوطنيون المتهمون تخص عادة قضايا الحق العام ولا علاقة لها بـ"الجريمة السياسية"، وبالنتيجة فإن الكثير من التونسيين المتهمين بأعمال الشغب العنيف او المشاركين في بعض الانتفاضات ضد الوجود الفرنسي والمتهمين بالنشاط السياسي، يحالون على المحاكم الجنائية الفرنسية التي تصدر ضدهم أحكاما بالأشغال الشاقة ويساقون لقضاء مدة عقوبتهم إما في سجون المستعمرات الفرنسية في المحيط أو في الجزائر وهو حال المحكوم عليهم في قضية أحداث تالة العنيفة سنة 1906 [1]، والمحكوم عليهم في حوادث الزلاج سنة 1911 [2]، وكذلك المحكوم عليهم في قضية "انتفاضة" الجنوب الشرقي 1915-1916 الذين أرسلوا الى سجون المستعمرات الفرنسية في المحيط أو الى سجون الجزائر [3].

وقد أصبحت القضايا السياسية المتعلقة بالوطنيين التونسيين تحال على القضاء الفرنسي منذ صدور أمر 29 جانفي 1926 [4] وتصدر ضدهم أحكام مختلفة لا تشمل بالضرورة التنصيص على قضاء مدة العقاب السجني بالجزائر أو إحدى سجون

---

1) التيمومي (الهادي) : **انتفاضة الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال 1906**، بيت الحكمة، تونس 1993، صص275.

2) Ayadi (T) : **Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis1906-1912**. P.U.T. Tunis1986, pp300.

3) Bélaid (Habib) : «La détention politique dans la Tunisie coloniale (1881-1938)», in **Rawafid** n°2. Tunis 1996, pp175-196

4) يتعلق هذا الأمر بزجر الجنايات والمخالفات السياسية وخضوع مرتكبي الاعتداءات على امن الدولة الداخلي والخارجي لأحكام القانون الجنائي الفرنسي. انظر **الرائد التونسي** عدد 9 المؤرخ في 1926/1/30.

المستعمرات باعتبار أن القانون الذي يحاكمون على أساسه لا تتوفر فيه هذه الأحكام سواء كانت تكميلية او أساسية [1]. وكان للإدارة السياسية والأمنية الفرنسية بتونس فلها شان آخر إذ تقوم عند "الضرورة" بإبعاد هؤلاء المساجين الى سجون تقع خارج البلاد التونسية وخاصة السجون الجزائرية. فما هو حجم المعاقبين التونسيين بالسجن الذين أبعدتهم السلطات الإدارية والسياسية الفرنسية بتونس الى السجون الجزائرية ؟

**ب- تطور حجم المساجين التونسيين في السجون الفرنسية بالجزائرية :**

كان عدد السجناء الوطنيين، الذين أبعدتهم السلطات الى السجون الجزائرية خلال فترة الثلاثينيات وحتى أواسط الأربعينيات، متواضعا مقارنة بالعدد الضخم من الوطنيين الذين أحيلوا على المحاكم الفرنسية بتهم سياسية [2]، فقد بلغ عدد هؤلاء المساجين خلال الثلاثينيات 39 سجينا حسب إدارة الحماية والحاكم العسكري بالجزائر[3]، أما الحزب الحر الدستوري – الديوان السياسي – فقد قدّر عددهم بنحو 46 سجينا [4]، مجموعة منهم أحيلت على المحكمة العسكرية، بعد أحداث أفريل 1938، وصدرت ضدها أحكام بالأشغال الشاقة بتهمة استخدام العنف والتعدّي على مصالح تابعة للجمهورية الفرنسية ومؤسساتها في البلاد التونسية.أما المجموعة الثانية فعددها 16 وطنيا تم إلقاء القبض عليهم يوم 16 اكتوبر 1940 وذلك بتهمة التآمر على أمن الدولة والتواطؤ عليه وتحريض المجندين على عدم الطاعة وإعادة تكوين جمعية منحلة [5]، وصدرت ضدهم أحكام مختلفة منها الأصلية (السجن

---

1) تستمد المحاكم الفرنسية أحكامها في هذا الخصوص من القانون الفرنسي المؤرخ في 1885/5/27 المتعلق بمن تكررت منهم الجرائم.

2) منذ أحداث افريل 1938 أخذت المحاكم الفرنسية تنظر في منات القضايا في تونس العاصمة وبقية مدن البلاد الداخلية وتضاعف هذا العدد بعد الإعلان عن حالة الطوارئ.

3) **م.أ.ت.ح.و- أ و.خ.ف. ب.ع P14، ك 914**، م وحيد، و.ع 88، رسالة مؤرخة في 1944/4/17 من الجنرال ماست المقيم العام بتونس الى رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.

4) **الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943 (خمس سنوات من المقاومة)، سلسلة** تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق **عدد7**، نشريات وزارة الإعلام، تونس1983، صص 282، ص30.

5) يقصد بذلك الحزب الحر الدستوري التونسي - الديوان السياسي - وتأليف ديوان سياسي جديد هو الخامس.

مع الأشغال الشاقة) [1] ومنها التكميلية (تحجير الإقامة والخطايا المالية ومصادرة الأملاك) [2].

وكان أغلب هؤلاء المحكوم عليهم ضمن الدفعة الثانية من القيادات الدستورية الجديدة نسبيا واضطروا بعد اعتقال قيادة الحزب الى تشكيل قيادة جديدة بهدف ملئ الفراغ الحاصل في التنظيم ومواصلة النضال، وتتميز هذه القيادة الجديدة المحكوم عليها إجمالا، بصغر سنّ أفرادها فأكبرهم سنّا لم يتجاوز العقد الثالث من عمره [3].

على أن هذا العدد سيعرف تطورا مهما منذ نهاية الحرب ولاسيما خلال الخمسينيات فقد عرفت الحركة الوطنية منذ أواسط الأربعينيات نقلة نوعية في خطابها السياسي تمثلت خاصة في إجماع الأوساط السياسية الوطنية والاجتماعية والدينية على مطلب الاستقلال السياسي كهدف استراتيجي تناضل من أجل تحقيقه. وقد استغلت التحولات الجديدة التي عرفتها السياسة الدولية والتناقضات التي تحكّمت في ممارسات القوى الدولية أو توجّهاتها لتعتمد تكتيكات مرحلية لتحقيق أهدافها المعلنة، كما عملت على تنويع وسائلها النضالية وأساليبها، وقد اضطرت منذ بداية الخمسينيات لاستخدام العنف المنظم ضدّ السلطات الفرنسية ومصالحها ومؤسساتها المختلفة بالبلاد. فدخلت في مواجهة مفتوحة ضد الإدارة وأجهزتها الأمنية والعسكرية المختلفة مما أدى الى اعتقال الآلاف من الوطنيين وإبعادهم إداريا إلى أقصى الجنوب التونسي ووضعهم في المحتشدات، كما انتصبت المحاكم المدنية والعسكرية لتصدر أحكاما قاسية ومتنوعة ضد الآلاف من الوطنيين [4]. وبالتوازي مع ذلك قررت

---

1) تراوحت العقوبات بين 15 سنة أشغال شاقة (مناضل واحد) و10سنوات أشغال شاقة (3 مناضلين) وحكم ب 8 سنوات وأخر ب6 سنوات و3احكام ب 5 سنوات أشغال شاقة حكمان بسنتين سجنا..انظر تفاصيل الأحكام في : الحناشي (عبد اللطيف) : **المراقبة والمعاقبة...، مرجع سبق ذكره**، ص249-251.

2) بالنسبة لتحجير الإقامة تفاوتت بين 15 سنة و5 سنوات وتعلقت بكل المحكومين باستثناء اثنين. أما مصادرة الأملاك فقد شملت الجميع.

3) **الدستور الجديد في مواجهة المحنة الثانية 1938-1943 (خمس سنوات من المقاومة)، تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق عدد8**. نشريات وزارة الإعلام، تونس 1983، صص182، ص11-50.

4) بلغت جملة الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية منذ جانفي 1952 الى 30سبتمبر 1954 : كما يلي :
عدد الأفراد الذين صدرت ضدهم الأحكام 3660 تم تبرئة ذمة 577 أما البقية فقد صدرت ضدهم الأحكام التالية :
- 743 فردا : عقوبات بالأشغال الشاقة لفترات مختلفة.
- 874 فردا : أحكام بالسجن لمدة 5 سنوات على الأقل.

الأجهزة الأمنية والعسكرية نقل 400 سجين تونسي من المحكوم عليهم من قبل المحاكم العسكرية والمدنية الفرنسية بالأشغال الشاقة الى السجون الجزائرية الا أنها تراجعت على ما يبدو عن ذلك واكتفت بنقل حوالي مائتي سجين من هؤلاء [1]. وقد يعود ذلك الى خشية الإدارة من بروز ردود فعل داخلية أو خارجية إضافية حول تلك العملية، لا تخدم السياسة الفرنسية بتونس التي افتضح أمر سياستها القمعية بشكل واسع منذ بداية الخمسينيات، بالإضافة الى ردود فعل السجناء أنفسهم وما قد يتولد عن ذلك من اضطرابات داخل السجون التونسية ذاتها التي تعجّ بالوطنيين آنذاك، فقد أثار مثلا نقل المائتي مسجون إلى السجون الجزائرية غضب بقية المساجين التونسيين في السجن المدني بتونس إذ قاموا، عند إخراج زملائهم لنقلهم إلى الجزائر، بتحطيم أبواب زنزاناتهم. الأمر الذي اضطر إدارة السجن بالاستنجاد برجال الشرطة الذين القوا القنابل المسيّلة للدموع على غرف السجناء [2]. وهو نفس الأمر الذي حدث في السجن المدني بصفاقس إذ أثار قرار الإدارة بإبعاد أحد المساجين السياسيين الى السجون الجزائرية بقية المساجين، وأعلنوا الدخول في إضراب جوع استمر 48 ساعة احتجاجا على القرار وعلى سوء المعاملة لتي يتعرضون إليها داخل السجون [3].

ويشير البعض أيضا إلى أن الأجهزة الأمنية والسياسية الفرنسية نقلت 150 سجينا من السجن المدني بتونس إلى سجن مدينة حراش بالجزائر [4]، ورغم عدم توفر معطيات دقيقة حول نقل هذا العدد من المساجين إلى السجون الجزائرية إلا أننا لا نستبعد وجود عدد آخر ممن تم نقلهم الى تلك السجون ولكن بطريقة فردية.

---

1388 فردا : أحكام بالسجن لمدة تقل عن 5 سنوات سجن.

87 فردا : حكم عليهم بالإعدام.... وقد تضمنت اغلب الأحكام عقوبات بالإبعاد. انظر ذلك في :

**Livre blanc sur la détention politique en Tunisie, commission internationale contre le régime concentrationnaire**. LPavois Bruxelles, presse de la C.I.B.Paris 1953, pp285 p159.

الحناشي (عبد اللطيف) : **المراقبة.. مرجع سبق ذكره**، ص258

1) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف، ب.ع 651Q ك 317**، و.ع 154 مذكرة أمنية مؤرخة في 1952/10/9.

2) **الصباح** عدد 480 مؤرخ في 1952/8/30.

3) **الصباح، مصدر سبق ذكره** عدد 486 مؤرخ في 1952/9/6.

4) قرار(الحبيب) : **لتحيى تونس**، مطبعة بوسلامة، تونس 1996، صص 249، ص 133. وكان ذلك يوم 1954/7/14.

كانت سلطات الحماية بالبلاد التونسية تفضّل سجن لامباز عن غيره من السجون الجزائرية لإبعاد المساجين التونسيين، وقد يعود ذلك لموقع هذا السجن وقسوة أعوانه وشدّتهم [1] كما قد يكون ذلك على علاقة بعراقة هذا السجن وبشاعة قوانينه الداخلية المنظّمة له فقد كان الرومان يرسلون المساجين السياسيين إليه ويظهر أن الفرنسيين قد درجوا على خطى الرومان إثر احتلال الجزائر فأعادوا تشييد سجن سنة 1850 في نفس المكان [2]، وقد شكّلت التقاليد القاسية المعتمدة منذ ذلك العهد شهرة هذا السجن غير أن المساجين التونسيين قد مرّوا في الواقع على أغلب السجون الجزائرية المركزية المختصة بالأشغال الشاقة ومنها : سجن بربروس وسجن الأحراش وسجن الأصنام.. [3].

فما هي أسباب نقل المساجين السياسيين التونسيين الى السجون الفرنسية بالجزائر؟

## 2. أسباب نقل المساجين التونسيين الى السجون الفرنسية بالجزائر وأهداف السلطة الاستعمارية بتونس :

تبدو عملية نقل مساجين الحقّ العام من سجن الى آخر في ظروف عادية أمر عاديّ تلجأ إليه إدارة السجن لسبب أو لآخر بما يتعلق عادة بسلوك هذا السجين أو ذاك أو بعلاقته ببقية السجناء أو لاعتبارات اجتماعية خاصة بالسجين ذاته أو لضرورات إدارية بحته ذات علاقة بظروف السجن ذاته كالاكتظاظ، ونقص عدد الحراس... أما بالنسبة لحالة السجناء السياسيين فان الأمر مختلف تماما إذ يعود الأمر الى عوامل أخرى، وقد تكون الأبعاد الإنسانية والإدارية آخر ما يدفع الإدارة السياسية أو الأمنية لاتخاذ قرار بنقل السجين من سجن الى آخر فما بالك إن تعلّق الأمر بنقل سجين من سجن داخل بلاده الى سجن خارج حدودها. ورغم تعدّد المبرّرات التي بمقتضاها تقرّر الإدارة إبعاد السجين الى سجن بعيد عن وطنه، فإننا نرى أن عاملين أو هدفين يقودان إدارة الحماية الى اتخاذ مثل هذا الإجراء :

---

1) أطلق الوطنيون التونسيون على هذا السجن عدة تسميات وصفات منها: جهنم البيضاء وذلك لكثرة تساقط الثلوج في فصل الشتاء في المنطقة التي يوجد فيها

2) Mourre (Michel) : **Dictionnaire d'histoire universelle**. Paris. 1968. T1, p1154.

3) تعرضت مدينة الأصنام الى زلزال عنيف وتضرر سجن المكان من جملة البناءات التي تضررت وسقط الجانب الأكبر منه فمات عدد كبير من الحراس والمساجين ولم يلحق المساجين التونسيين أي أذى وتم نقل المساجين الأحياء الى سجن الأحراش.
قرار (الحبيب) : **لتحيى.. مرجع سبق ذكره**، ص153.

### أ- مسألة اكتظاظ السجون التونسية :

استخدمت إدارة الحماية بالبلاد التونسية لإيواء المحكوم عليهم قضائيا نوعين من السجون، فثمّة سجون خاصة بالعقوبات طويلة المدى والأشغال الشاقة : مثل سجن غار الملح وسجن جوقار (الفلاحي) والسجن المدني ببارد و والسجن المدني بحلق الوادي.. على أنه توجد سجون أخرى خاصة بالعقوبات القصيرة المدى على غرار السجون المدنيّة بسوسة وصفاقس والكاف وقفصة وقابس والقيروان وبنزرت وباجة ونابل..

وقد شكّل اكتظاظ السجون التونسية عاملا مهما دفع إدارة الحماية أحيانا الى نقل السجناء السياسيين التونسيين الى السجون الجزائرية. فقد برزت هذه الظاهرة منذ بداية العشرينات وتضاعفت بعد الأزمات السياسية الحادة، خلال الثلاثينيات مثلا، وحصول مواجهات عنيفة بين الأجهزة الأمنية المختلفة والوطنيين، تجاوز عدد المساجين في السجن المدني بتونس 1500 سجين في حين أن طاقة استيعابه القصوى لا تتجاوز الألف سجين. وكذلك الأمر بالنسبة للسجن المدني بسوسة، غير أن هذا الاكتظاظ لا يعود فقط لضخامة عدد المسجونين المحكوم عليهم بل إن الأمر يعود في الواقع الى أسباب إدارية وتنظيمية بالأساس، إذ تحتفظ إدارة السجن عادة بعدد هام من المساجين الذين انتهت مدة حبسهم، ويظلّ هؤلاء قابعين في السجن في انتظار تنظيم عملية ترحيلهم الى مناطقهم الأصلية [1]. وينطبق هذا الأمر أيضا على المساجين الذين انتهت مدة عقوبتهم **الأساسية**، وأبقتهم إدارة السجن في انتظار إنهاء الاجراءت الإدارية وذلك لتحويلهم الى مناطق أخرى لتمضية العقوبات **التكميلية** التي صدرت ضدهم، كالإقامة الجبرية او الإقامة المراقبة. ويتطلب ذلك الكثير من التعقيدات الإدارية التي تجعلهم ينتظرون طويلا، في السجن، حتى تتم عملية تحويلهم [2]، ويظهر أن نفس الوضعية قد استمرت خلال الأربعينيات أيضا. [3]

---

1) كانت السلطات تخشى إطلاق سراح هؤلاء المساجين وإطلاق سبيلهم في العاصمة خاصة إذا كانوا من الأرياف أو الداخل، لذلك تحرص على إيصالهم الى مناطقهم الأصلية.

2) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف، R236، 236، ك1911م** 2، و.ع 253، رسالة من المقيم العام الى المراقب العام مؤرخة في 1937/4/5 تحت عنوان "اكتظاظ السجون المدنية"

3) **المصدر نفسه**، و.ع 311، رسالة مؤرخة في 1944/12/3،
بيّن الأميرال استيفا الى الوزير المفوض للحكومة في شمال إفريقيا (الجزائر) الذي طلب منه استقبال مساجين فرنسيين، يقضون مدة عقوبتهم في إفريقيا الاستوائية، في السجون التونسية نظرا لعدم قدرتهم على تحمل شدة الحرارة هناك وخوفا على حياتهم، فيجيبه المقيم العام بعدم إمكانية لتلبية رغبته تلك نظرا لاكتظاظ السجون التونسية.

وقد عرفت السجون الجزائرية بدورها اكتظاظا ملحوظا، منذ بداية الأربعينيات نتيجة ازدياد عدد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من التونسيين والجزائريين وذلك نتيجة إلغاء عملية نقل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الى "الغويان- La Guyane من جهة وقرار تحويل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الى السجون الجزائرية من جهة أخرى [1]، وأصبح سجن لامباز بذلك غير قادر على استقبال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من التونسيين [2]. الأمر الذي دفع الحاكم العام بالجزائر الى التوجه الى الإدارة التونسية طالبا منها نقل المساجين التونسيين، المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في بعض السجون الجزائرية، الى السجون التونسية. [3]

ويظهر أن عدد الوطنيين التونسيين الضخم المحكوم عليهم خلال الخمسينيات قد دفع إدارة الحماية أيضا الى نقل مجموعة منهم الى السجون الجزائرية، نظرا لعدم قدرة السجون التونسية على استيعابهم. ولكن هل أن اكتظاظ السجون التونسية يمثل سببا كافيا لنقل السجناء السياسيين التونسيين الى السجون الجزائرية ؟

**ب- الرغبة في التشفي والخوف من انتشار "العدوى" :**

لقد قامت إدارة الحماية الفرنسية بتونس بنقل المساجين التونسيين لأسباب سياسية الى السجون الجزائرية رغم ان السجون التونسية لم تعرف اكتظاظا يذكر كما هو الحال مثلا سنة 1906 وسنة 1916 وسنة 1922.. وإذا كان أمر اكتظاظ السجون التونسية يشكل عاملا مهمّا يدفع إدارة الحماية بالبلاد التونسية الى إرسال المساجين السياسيين التونسيين الى السجون الجزائرية فان ذلك لا ينفي وجود عوامل وأهداف أخرى نذكر منها :

– الرغبة في إعطاء "جرعة" تأديبية مضاعفة للمحكوم عليهم خاصة أن السجون التونسية المخصصة للمحكوم عليهم بفترات طويلة وبالأشغال الشاقة لا توجد بها في الغالب ردهات أو أقسام منفصلة ولا زنزانات خاصة بالحبس الانفرادي [4].

---

1) وذلك حسب الأمر المؤرخ في 1938/6/17 الفصل الثالث.

2) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف، R236**، 236، ك1911م 2، و.ع602، **مصدر سبق ذكره**، رسالة مؤرخة في 1941/2/11 من الجنرال استيفا المقيم العام بتونس الى حاكم الجزائر، يبرر فيها ضرورة بناء سجن جديد لوضع المحكوم عليهم من التونسيين بالأشغال الشاقة.

3) **المصدر نفسه**، و.ع 257، رسالة مؤرخة في 1941/1/22.

4) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف، P6** ، ك 878، ملف وحيد، و.ع.114.

– نوعية المساجين ونوعية نضالاتهم : يبدو ان إدارة الحماية تختار ضحاياها من السجناء لترحيلهم الى الجزائر بدقة وحسب مقاييس محددة، فاغلب المساجين التي تقوم بترحيلهم الى السجون الجزائرية، قبل قيام التنظيمات الحزبية بتونس، هم من الذين قاموا **بأعمال تمرّد وعنف واسعة ضدّ مؤسسات الحماية الفرنسي وأعوانها، كما شمل الأمر قيادات الصف الأول والقيادات الوسطى في الحزب الحر الدستوري التونسي - الديوان السياسي - الذين شاركوا في أعمال عنف او حرّضوا غيرهم على ممارسته.** وينطبق هذا الأمر كذلك على المساجين السياسيين الذين تم تحويلهم الى السجون الجزائرية خلال الخمسينيات كما يوضّح ذلك الجدول التالي :

**جدول عدد 1** : التهم التي أحيل بسببها المئتي وطني تونسي على المحاكم : [1]

| الأسباب | عدد المساجين |
|---|---|
| حمل السلاح أو متفجرات الحرب بصورة غير شرعية | 86 |
| المشاركة في مظاهرات غير مرخص فيها | 24 |
| تخريب | 2 |
| الانتماء الى جمعية مخربين وحمل السلاح ومحاولة اغتيال | 10 |
| التعرض بالعنف لأعوان القوة العامة | 08 |
| الاتجار بالمفرقعات وتهريبها | 04 |
| التمرد المسلح بمشاركة أكثر من 20 نفر | 16 |
| حمل سلاح محظور | 13 |
| مساعدة أشخاص للهرب | 01 |
| خيانة | 01 |
| المس من الأمن الخارجي للدولة | 01 |
| التعرض لحرية العمل | 11 |
| سرقة موصوفة | 02 |
| تخريب خطوط وأعمدة الهاتف | 11 |
| إشعال حرائق | 7 |
| المس من أخلاق السكان | 11 |
| قلع الأشجار | 2 |
| | 200 |

1) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف، ب.ع651Q**، ك 317، و.ع 158، مذكرة أمنية حول وضعية السجناء التونسيين في سجن لامباز مؤرخة في 1952/10/7.

– ويظهر أن غاية الإدارة السياسية والأمنية الفرنسية بتونس من إبعاد هؤلاء المحكوم عليهم هي عزلهم عن بقية المساجين وخاصة السياسيين منهم، المحكوم عليهم في قضايا سياسية ذات طابع سلمي وذلك حتى لا تسرى العدوى "النضالية" في صفوفهم، كما أنها قد تهدف في نفس الوقت الى مضاعفة عقابها لهم ليس فقط بنقلهم الى الجزائر ووضعهم في سجون قاسية وإنما أيضا بتصنيفهم ضمن خانة المجرمين والتعامل معهم كمجرمين و" : كأخطر المخلوقات البشرية.." [1].

– يمثّل نقل السجناء التونسيين خارج وطنهم عقوبة مضاعفة، لا يقرّرها الجهاز القضائي، بل الإدارة الأمنية والسياسية لذلك يبدو الإجراء غير قانوني، أما هدف الأجهزة فهو سياسي وعقابي في نفس الوقت إذ تسعى من خلاله تدمير مكامن القوة النفسية لدى هؤلاء الوطنيين وإشعارهم بأنهم نسيا منسيا، يعيشون تحت رحمتها وسيادتها وهم في الغربة، بعيدين عن وطنهم وعن أهلهم وأحبائهم وعن قضيتهم، وهو ما يجعلهم يعيشون أوضاعا نفسية قاسية وضغوطات حادة وعزلة مضاعفة، يخافون من النسيان: نسيانهم ونسيان قضيتهم، وهم محرومون من زيارة الأهل وحتى إن حصلت هذه الزيارة فبعد معاناة كبيرة : [2] بعد المسافة وارتفاع تكاليف تنقل العائلات.. وخاصة العراقيل والصعوبات الإدارية، إذ تعترض التونسي العادي الراغب في السفر من تونس الى الجزائر صعوبات جمّة نتيجة الحصار الذي تفرضه الإدارة، فما بالك إذا كان الأمر بالنسبة لعائلات المساجين السياسيين الذين قرّرت الإدارة ذاتها إبعادهم، لذلك فان هدف إدارة الحماية من هذا الإجراء هو ضرب عزلة قاتلة حول هؤلاء المساجين ومضاعفة الضغوطات عليهم عبر مختلف الإجراءات التي تتخذها ضدهم داخل السجن والنظرة الدونية التي تنظر بها الإدارة لهؤلاء المساجين وسلوكها تجاههم.

– كما تسعى إدارة الحماية من عملية النقل أيضا لتأديب وترهيب الآخرين الذين قد ينخرطون في الشأن الوطني، وبعملها ذاك تبرز لهم التكلفة الباهظة التي قد

---

1) م.أ.ت.ح.و - **الأرشيف الوطني الفرنسي لما وراء البحار** اكس (أ.و.ف.م.ب.إ) ب.ع **A46ك 25H32**، مXIII، و.ع1319، رسالة المسجونين في سجن لامبيز الى احد رفاقهم في تونس .

2) م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف،**P6**، ك 914، ملف وحيد، و.61 من رسالة موجهة من قبل 22 سجينا في سجن لامباز مؤرخة في 1944/2/22 وصلت نسخة منها الى المقيم العام بتونس في 1944/3/20. كانت زيارة الأهل ممنوعة برغم ان نظام السجن السياسي يسمح بذلك.

تنجر عن انخراطهم في النضال السياسي كما هو حال هؤلاء الذين ابعدوا عن وطنهم ويعيشون الظروف الصعبة.

## II- الحياة اليومية للمساجين السياسيين التونسيين في السجون الفرنسية بالجزائر :

تكون حياة سجين الحقّ العام، عادة، رتيبة ومنهكة للجسد.. أما بالنسبة للسجين السياسي فيحاول تجاوز ما ترغب الإدارة الوصول إليه إذ يحاول ان يلتفّ على تلك الرتابة، ويقاوم رغبة السجان في إنهاك جسده وقتل روحه التواقة للحرية العامة وبالتأكيد أن وعيه المتنامي وتكوينه السياسي وحسّه الوطني تدفعه جميعا الى تحدّي صعوبات السجن فيسعى الى إيجاد وسائل للتفاعل الايجابي مع المساجين الآخرين فيبادر بالاحتكاك بهم ثم ربط علاقة ببعضهم وقد يكون تعليمهم القراءة أو الكتابة أو الاثنين معا مدخلا للعمل الى تعميق حسّهم الإنساني والوطني... غير أن أمر السجناء الوطنيين التونسيين في السجون الجزائرية كان غير ذلك، إذ كانت الإدارة السجنية لهم بالمرصاد، وعملت من أجل إفراغ حياتهم اليومية في السجن من أي معاني إنسانية حقيقية وذلك من خلال نظام يتميّز بالقسوة وبممارسة التعذيب بمختلف أشكاله.

### 1. تعذيب المساجين السياسيين :

أ- **مفهوم التعذيب** : يقصد به إجمالا الآلام الجسدية والذهنية التي يلحقها أعوان السلطة بالأفراد بصفة منظمة او غير منظمة، دون سبب ظاهر من تلقاء أنفسهم، او بناء على أوامر السلطة الإدارية أو السياسية او الاثنين معا [1]، وتتوجّه هذه الممارسة عادة الى الفاعل السياسي إن كان في حالة إيقاف او مسجونا.. يتضمّن التعذيب عدة أشكال وأنواع وهو على درجات، ويمكن بشكل عام أن نميز بين نوعين أساسيين من التعذيب :

- **التعذيب النفسي** : يكون عادة ممنهجا من حيث المحتوى والوسائل والتوقيت ويتخذ عدة أشكال، ويختلف التعذيب النفسي بالنسبة لحالة السجين عن حالة الموقوف..

---

1) لونة (باعكبسون) و(كنوذ (سميدتنيلسن) : **الناجون من التعذيب. الصدمات وإعادة التأهيل**. المركز الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب- المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس200، صص188، ص17-22.

- **التعذيب الجسدي** : الذي قد يكون في الغالب عشوائيا أو منظما، على أننا نميز أيضا بين التعذيب الذي يتعرض له الشخص المستهدف عند الإيقاف والاستنطاق وبين التعذيب الذي يمارس على السجناء في سجونهم، فالممارسة الأولى قد لا تستغرق وقتا طويلا أو قد تستغرق بعض الوقت وقد تكون مرتبطة بما يرغب فيه الجلاد من انتزاع لمعلومات معينة وقد تتوقف مباشرة بعد انتقال الموقوف الى السجن، أو الى الخارج إن تمت تبرئة المتهم، أما في السجون فان العملية قد تطول زمنيا أكثر من المرحلة التي يكون فيها السجين في حالة إيقاف وقد تتواصل حتى إطلاق سراح السجين او موته.

يتّخذ التعذيب داخل السجون أبعاد وأشكالا غير التي تمارس على الشخص المستهدف في مرحلة الإيقاف إذ لا يستهدف الجلاد من العملية انتزاع المعلومات من السجين بل يكون هدفه الأقصى إذلال السجين وكسر إرادته وصولا الى مرحلة إخضاعه وإشعاره بأنه فاقد لكل قدرة على تحقيق ما كان يعمل من اجله.. والحال أن السجين محاصر مراقب مراقبة دقيقة وخاضع لجملة من "القوانين" الخاصة التي يفرضها السجان [1].

قد لا تتحكم إدارة السجن بالضرورة في سلوك السجّان العنيف تجاه السجين السياسي، بل قد تقود سلوك هذا السجان عدة اعتبارات وأفكار قبلية تنطلق من إدانة مطلقة للسجناء السياسيين واشمئزاز هذا السّجان أو ذاك من الأسباب التي قادت هؤلاء المساجين الى السجن فهم " مخربون وإرهابيون وقتلة الفرنسيين..." [2]، وتبعا لذلك تنطلق "حفلة التعذيب" منذ اليوم الأول لوصول السجناء : ".. فعند وصولنا مورست علينا أبشع وسائل التعذيب في السجن.." [3] وذلك انطلاقا من نظرة السجان لهؤلاء : ".. اعتبارنا كأخطر المخلوقات البشرية وكانت المعاملة التي تعرضنا اليها تهدف لوضع حدّ لكل نشاط نقوم به وسلطت علينا مراقبة شديدة.." [4].

---

1) من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر، **مصدر سبق ذكره، أ.و.ف.م.ب.ع A46** ك25H32، مXIII، و.ع1318.

2) أنظر قائمة التهم التي أحيل بموجبها الوطنيون خلال الخمسينيات في الجدول عدد 1 أعلاه.

3) نفس **المصدر ونفس الوثيقة**، من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر.

4) نفس **المصدر ونفس الوثيقة**، من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر.

## ب- التعذيب اليومي للسجناء السياسيين التونسيين في السجون الفرنسية بالجزائر خلال الأربعينيات :

كان النظام الذي خضع له السجناء السياسيون التونسيون في الجزائر خلال الأربعينيات هو النظام نفسه الخاص بسجناء الحق العام، إذ تم بداية وضعهم مع مساجين الحق العام فقد كانوا : ".. يعيشون في وسط موبوء مع مجرمين ومنحرفين.." [1] وكان الحرمان أحد أهم أشد أنواع التعذيب التي خضعوا اليها، فقد تمّ إخضاعهم الى نظام السجن الانفرادي مع الأشغال الشاقة، ورغم انتصار الحلفاء بالجزائر واتخاذ قرار بإلغاء هذا النظام الا أن الأمر ظلّ حبرا على ورق وظلت وضعية السجناء على حالها [2]، فقد استمرّت حالة عزلهم عن بقية السجناء قائمة، وظلّوا قابعين في زنزانات ضيقة لا تستجيب الى أدنى الظروف الصحية [3]، وكان : "..السجين يرمى في زنزانة منعزلة في الليل أما في النهار فيعاقب بالهرولة..." [4] وكانت الزنزانة "مكتظة" بحشرات "البقّ" التي تغطي السقوف والجدران. [5]

كما حرم السجناء أيضا من تناول الكمية الضرورية من وجبات الطعام التي تضمن لهم الحد الأدنى الضروري للاستمرار في الحياة، كان الطعام يتكون من حوالي 400 غرام من الخبز وبعض الغرامات من الغلال في اليوم الواحد [6]، ويشير أحد السجناء الى أن ما كان يقدم لهم كان عبارة عن بعض : ".. اللحم مرة في الأسبوع الا أنه كان لحم الحمير والبغال المرضى.." [7]، وكان من نتيجة ذلك أن

---

1) نفس **المصدر ونفس الوثيقة**، من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر.

2) نفس **المصدر ونفس الوثيقة**، من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر، أيضا : م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف، **P14**، ك 914، ملف وحيد و.ع 61، نفس المصدر السابق ونفس الرسالة.

3) **نفس المصدر السابق ونفس الوثيقة**.

4) **العمل** عدد 2514 مؤرخ في 1963/11/3 حديث مع الباهي الادغم بمناسبة زيارته الرسمية للجزائر وأثناء ذلك زار سجن لامباز وقدم انطباعاته حول الأيام التي قضّها في ذلك السجن.

5) **الصباح** عدد 14996 مؤرخ في 1995/5/3 **شهادة المناضل الهادي زيد.. صفحات من النضال**. بقلم علي المعاوي.

6) من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر، **مصدر سبق ذكره**، أ.و.ف.م.ب.ع 25H32 .**A46**، مXIII، و.ع1318، مصدر سبق ذكره.

7) **العمل** عدد 2514 مؤرخ في 1963/11/3، نفس المرجع السابق حديث مع الباهي الادغم.

انتشرت الأمراض والعدوى بين المساجين مما أدى بموت البعض منهم"... وكم من ضحية سقطت نتيجة تسمّم اللحم الذي نشر أوبئة فتاكة في صفوف المساجين.."..

كان هذا حال السجين السياسي العادي، أما السجين المعاقب من قبل الإدارة فأمره غير ذلك، إذ تقدم له كميات محدودة جدا من الطعام مع إنزال عقوبة الضرب : "..ربع رغيف ونصف لتر من الماء طيلة اليوم والضرب بالسياط.." [1]، وهو ما يؤدي لانهياره السريع إذ : "..لا يستطيع أن يبقى أكثر من نصف شهر سليما معافى مهما كانت بنيته ليسقط محطّم الجسم والأعصاب فيحمل الى المستشفى.." [2].

تعتمد إدارة السجن في الوقت ذاته طرقا مهينة لكرامة السجين فعند تسلّمه كمية الأكل المقررة له كان : "لا بد من بذل مجهود للحصول على هذه الأكلة كأن تمر أمام كشك لتأخذ نصيبك بسرعة وتواصل طريقك، وفي بعض الأحيان تسقط الإناء "القميلة" من يد السجين خوفا ورعبا من الجلاد الذي يحرسنا ليلا نهارا، وهذه الطامة الكبرى فيسقط السجين على ركبتيه لالتقاط ما سقط ويأكلها أمام السجان ملوثة وينالـه العقاب والشتائم والنعوت القذرة" [3]، وكان أقصى ما قدمه نظام السجن الجديد، الذي أقرّ بعد انتهاء الحرب، والذي وضع ضمنه السجناء السياسيون التونسيون، هو إضافة مائة غرام من الغلال والمواد الغذائية إذ كانت تقدّر ب 400 غ يوميا فصارت 500غ، كما سمح للسجناء بالقيام بجولة لمدة قصيرة خلال اليوم في الساحة لما يوفر لهم أشعة الشمس [4].

يتخذ مسار التعذيب داخل السجن أشكالا أخرى أيضا إذ يتم إخضاع السجين الى نظام يومي مهين يتمثّل خاصة في حرمان السجين من الخروج الى الساحة لتلقي كميات الهواء والحرارة الضروريتين للجسم حسب القوانين المعمول بها، كما يجبر على مشاهدة عملية تعذيب زملائه وذلك بهدف إدخال الرعب والهلع في نفسه، ولا تتردد الإدارة في إخضاع السجناء لنظام عنصري تمييزي يختلف عن النظام المطبّق على السجناء الأوروبيين، ففي الوقت الذي خففت فيه إدارة السجن، بعد "التحرير"

---

1) **المرجع** نفسه.

2) **المرجع نفسه.**

3) **المرجع نفسه.**

4) من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر، **مصدر سبق ذكره، أ.و.ف.م.ب.ع A46. 25H32، مXIII**، و.ع 1320، مصدر سبق ذكره.

في معاملة السجناء من الجنسيات الأوروبية المنتمية لمختلف التيارات السياسية "..سياسيين جزائريين ووطنيين وشيوعيين فرنسيين.. فإنها ظلّت تعامل المساجين السياسيين التونسيين..معاملة سيئة جدّا.. وبنفس الطريقة والأسلوب الذي اعتمد قبل انتصار الحلفاء وسيطرتهم على الجزائر" [1].

في الأثناء يمارس السجّان تهديدات مستمرة إزاء السجناء ممّا يضاعف من قلق هؤلاء ويوترهم ويصيبهم بالهلع يوميا وذلك بالإيحاء لهم بأنه قادر على إبقائهم لفترات طويلة في السجن بل وحتى إعدامهم : ".. يشعرني (السجان) بأن فرنسا في صورة انهزامها في الحرب الثانية لن تطلق سراحنا بل ستقوم بإعدامنا.." [2]. كما يقوم السجان أحيانا بتذكير السجين بعائلته وأهله البعيدين عنه : "كان الحارس اليهودي يطلّ برأسه في الهزيع الأخير من الليل يطرق القضبان طرقا خفيفا بمفاتيحه فارفع راسي فينادني ويذكرني بأهلي وأقاربي والوطن..." [3].

اعتمد السجّانون أيضا وسائل تعذيب نفسية أخرى ومنها محاولة استفزاز السجين الجائع بان "يفتح" السجان شهية السجين وإسالة لعابه وهو الجائع والمحروم من الغذاء كميا ونوعيا : ".. يحدثني عن الأكل الذي كان تناوله قبل قليل وعن ملذاته المختلفة.." [4]، وإمعانا في إهانة السجناء وإذلالهم كانوا يجبرون أحيانا على خلع ملابسهم وتعرية أجسادهم ثم وضعهم في : "بيت الضيافة وهو بيت صغير يقع تجميعنا في هذه الزنزانة ويجردوننا من كل ملابسنا بتعلة الفحص الطبي وكانت تلك العملية تتم بطريقة غير شريفة وبدون مراعاة الكرامة الإنسانية" [5]. كما كان السجناء يجبرون في أحيان أخرى على نزع ملابسهم في فصل الشتاء وتركهم عراة في زنزاناتهم : ".. والثلوج تتساقط ويصل مداها الى متران ونحن عراة تقريبا معذبون بالجوع ونعيش حال إذلال.." [6].

---

1) **المرجع نفسه.**

2) **العمل** عدد 2514 مؤرخ في 1963/11/3، **نفس المرجع السابق.**

3) **نفس المرجع السابق.**

4) **نفس المرجع السابق**

5) **نفس المرجع السابق.**

6) من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر، مصدر سبق ذكره، **أ.و.ف.م.ب.ع 25H32 .A46**، م XIII، و.ع 1320، **مصدر سبق ذكره.**

ولا يكتفي السجان بذلك بل يمارس على المساجين تعذيبا جسديا مع الحرمان من الغذاء : فمع الضرب المنظم او غير المنظم : يقدم للسجين المعاقب ربع رغيف ونصف لتر من الماء طيلة اليوم ويضرب بالسياط، وكل من يعاقب بهذه الطريقة لا يستطيع أن يبقى أكثر من نصف شهر سليما معافى مهما كانت بنيته ليسقط محطم الجسم والأعصاب فيحمل الى المستشفى.. [1].

وتشرك إدارة السجن في حفلة التعذيب تلك أحيانا بعض أفراد من الجهاز الصحي الذين يخالفون مبادئ وظيفتهم ببعدها الإنساني فيتورطون مع الإدارة، إما بالسكوت عن أوضاع المساجين الصحية أو بعدم اهتمامهم بنقص الأدوية، أو ممارسة ما يطلب منهم للمشاركة في تعذيب السجناء، كما ولا تتوانى إدارة السجن، في بعض الأحيان من الاستعانة بالأطباء والممرضين (أطباء السجون او الأطباء العسكريين او غيرهم..) لوضع تقنيات معينة للتعذيب الالتي تقدمفسي بل وحتى ممارسته ضد السجناء ويخرقون بذلك مبادئ مهنتهم الأخلاقية، بشكل مباشر أو غير مباشر، بغض النظر عن رغبة هؤلاء او ممانعتهم، بل إن البعض منهم مارس التعذيب الجسدي عن سابق إصرار وهو ما حصل لأحد المساجين [2]. مقابل ذلك كانت الخدمات الصحية التي تقدم الى المساجين تمثل الحدّ الأدنى الضروري خاصة إذا كانت الأجسام منهوكة والمكان موبوءا [3]. ولا تتوفر مصادرنا ومراجعنا إلا معلومات قليلة حول عمل السجناء والظروف التي يعملون فيها، ويشير السجناء السياسيون التونسيون بأنهم أجبروا على العمل رغما عنهم لصالح قوات الحلفاء كما كانوا : "يعملون في

---

1) **العمل** عدد 2514 مؤرخ في 1963/11/3، **نفس المرجع السابق**.

2) ..لقد تورمت ساق المرحوم الهادي زيد.. فعرضها على طبيب السجن وباليته لم يفعل.. لم يكلف الطبيب نفسه عناء معرفة هذا التورم وأمر الممرض بفقعها.. وعبثا حاول الهادي زيد إقناعه بان ليس في ساقه تقيح وإنما هو تورم ناتج عن الإرهاق وكثرة المشي.. والتحق به الممرض في زنزانته يحمل معه مسلة أشبه بالوتد وغرزها له في أسفل ساقه بدون مخدر حتى بلغ منه الجهد وسكب عليها قليلا من السائل الأحمر ثم لفها بخرقة بالية وانصرف لا يلوي على شيء وبقي علي زيد يتلوى قرابة 3 اشهر من الألم وتقيحت ساقه وكادت تبطر لولا ان الله سلم" .**الصباح** عدد 14996 مؤرخ في 1995/5/3 **شهادة المناضل الهادي زيد..صفحات من النضال**. بقلم علي المعاوي.

3) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف،P6، ك 914**، ملف وحيد، و.61 من رسالة موجهة من قبل 22 سجينا في سجن لامباز مؤرخة في 1944/2/22 وصلت نسخة منها الى المقيم العام بتونس في 1944/3/20، **مصدر سبق ذكره**.

الحقول التابعة للمستوطنين وفي المناجم تماما كمساجين الحق العام.." (1) ويصفون عملهم بأنه : "..شاق ومضن.." [2].

سمحت سلطات السجن للسجناء باستقبال أنواع مختلفة من الطعام الا أنها كانت تدرك ان ذلك يستحيل تحقيقه، إذ تقف العديد من العوائق وراء رغبة أهل السجين في إيصال الأغذية إذ تمنع سلطات الجمارك الجزائرية بداية دخول أي نوع من المواد الغذائية الى البلاد بتعلات مختلفة منها الصحية، ثم أن بعد المسافة بين تونس والجزائر يشكل حاجزا أمام رغبة وصول أهل السجين إليه، وحتى وان عزم الأهل على ذلك، فان الأمر يتطلب إمكانيات مالية ليست بالقليلة ووقتا ليس بالقليل أيضا. أما إذا تجاوزت العائلة تلك العوائق فان السلطات الإدارية الاستعمارية الفرنسية بتونس تقف بالمرصاد لرغبة هؤلاء، إذ تأخذ في اعتبارها صفة هذا السجين لذلك تفرض على أفراد عائلة السجين إجراءات معقدة بل وربما تضع الإدارة ذاتها بعض العراقيل الجديدة أما العائلة في محاولة لثنيهم عن زيارة المسجون، وإن سمحت الإدارة بالزيارة فان الأمور تبدو معقدة جدا للزائر فالسفر من تونس الى الجزائر بالنسبة للإنسان العادي عملية صعبة جدا على المستوى الإداري وتتطلب عدة مساعي وإجراءات مرهقة ومكلفة فما بالك إن تعلق الأمر بعائلة سجين سياسي وفي ظلّ ظروف استثنائية كالحرب وكتأرجح الصراع بين قوتين فرنسيتين كل واحدة منها تدّعي تمثيل الفرنسيين..

### ج- ظروف السجناء السياسيين التونسيين في السجون الفرنسية بالجزائر خلال الخمسينيات :

تم تحويل عدد هام من المساجين السياسيين التونسيين الى السجون الجزائرية خلال هذه الفترة كما ذكرنا سابقا، ومن بينهم 200 سجين تم تحويلهم الى سجن لامباز وذلك منذ يوم 1952/8/30، وبالتحاق هؤلاء أصبح سجن لامباز يضم 1022 سجينا سلطت عليهم عقوبات مختلفة كما يبين ذلك الجدول التالي :

---

1) من رسالة المساجين السياسيين في الجزائر، **مصدر سبق ذكره، أ.و.ف.م.ب.ع A46. 25H32**، مXIII، و.ع1319، **مصدر سبق ذكره.**

2) **نفس الصدر السابق ونفس الصفحة.**

**جدول عدد 2 : عدد السجناء في سجن لامباز ونوعية الأحكام الصادرة بحقهم : [1]**

| عدد المساجين | نوعية الأحكام |
|---|---|
| 357 | الأشغال الشاقة. |
| 138 | السجن الانفرادي مع الأشغال الشاقة. |
| 527 | أحكام بالسجن مختلفة. |
| 1022 | الجملة |

وحسب ما يبدو فان العدد كان كبيرا والعقوبات قاسية وشديدة. فكيف كانت حياة هؤلاء المساجين اليومية في سجن لامباز ؟ وكيف كان يعيش السجين في سجنه ؟

عرفت السجون الفرنسية عامة ومنها سجون المستعمرات الفرنسية تحسّنا نسبيا في تسييرها وتنظيمها وذلك منذ بداية الخمسينيات [2]، ويظهر ان سجن لامباز بالجزائر كان من ضمن هذه السجون التي عرفت تحسنا في وضعها وتسييرها كما أكدت ذلك إدارة السجن. [3]

ضمّ هذا السجن سجناء الحقّ العام أساسا، وكان النظام المعمول هو نظام أوبورن Auburn الذي يعتمد الاعتقال الانفرادي بالليل، والحياة المشتركة خلال النهار وإنما تحت ظلّ الصمت المطلق إذ لا يستطيع السجناء الكلام إلا مع الحراس وبعد إذن منهم وبصوت منخفض [4]. كان الغذاء الذي يقدم للمساجين هو نفسه الذي كان يقدم للعسكريين من حيث النوعية والكمية. أما الخدمات الصحية فكان يضمنها طبيب الصحة العمومية بمنطقة باطنة، لكن دون وجود طبيب خاص، وتتم معالجة

---

1) م.أ.ت.ح.و-أ.و.خ.ف،ب**651**، ك 317، و.ع156

2) **نفس المصدر ونفس الوثيقة.**

3) **المصدر نفسه. و.ع157.**

4) وهو في الأصل نظام أمريكي في حين أن النظام الأمريكي الآخر نظام فيلادلفيا يعتمد العزلة المطلقة. ويشير فوكو أن النظام الأول بالنموذج السائد في الأديرة.. انظر :

- فوكو(ميشيل) : **المراقبة والمعاقبة. ولادة السجن**، مركز الإنماء القومي، بيروت 1990، صص304، ص240.

المسجونين ووقايتهم من داء السّل بمستشفى قسنطينة كذلك تتم معالجة أمراض الزهريّ بنفس المستشفى الذي يضم 100 سرير.

أما بالنسبة للعمل فان المسجونين الذين لا يعملون بنظام السخرة في المصالح العامة فإنهم يعملون في القطاعات الأخرى كالحضائر الفلاحية في منطقة عنابة أو في الضيعة العائدة للسجن أو في ورشات البناء أو في جمع الحلفاء..

وكانت إدارة السجن، على ما يبدو، تسمح للسجناء بممارسة شعائرهم الدينية كما كانت تسمح بالصلاة الجماعية مرة في الأسبوع حسب الديانة الخاصة بكل مجموعة.كما يشتمل السجن على ملعب رياضي مجهّز بتجهيزات هامة حسب إفادات إدارة السجن، وكذلك على مسبح!؟ وتقوم الإدارة بتوزيع الكتب على المساجين أيضا غير أن سماع الراديو كان ممنوعا ولا يسمح بذلك الا في ساعات خارج العمل، كما كانت إدارة السجن تبث أفلاما مرة في الأسبوع [1].

وتسمح الإدارة بالزيارات والمراسلات إذ يمكن للمساجين أن يستقبلوا زوارا من عائلاتهم مرة في الأسبوع، وإن لم تكن للسجين عائلة فيمكن أن يستقبل زائرا أجنبيا أي من خارج العائلة، كما رخص للسجناء كتابة الرسائل من رسالة واحدة الى خمس رسائل في الشهر الا ان ذلك مشروط بحسن سلوكهم ودرجة التزامهم وإتقانهم لعملهم.

ويوجد بالسجن متجر يبيع بعض المواد بأسعار منخفضة وبامكان السجين أن يشتري مواد غذائية إضافية (زبدة جبن غلال تبغ..) وبعض الملابس الداخلية أو مواد التنظيف... كما يسمح للسجين في الحالات النادرة والطارئة جدا بالخروج من ذلك وفاة قريب من الدرجة الأولى او عند مرض احد أفراد العائلة بمرض خطيرو لا يتسنى هذا الأمر بطبيعة الحال للسجناء التونسيين.. وتوجد بالسجن مصلحة اجتماعية ويزوره الإداريون وبعض المختصين ويدخلون أماكن الاعتقال ويتحدثون مع السجين بدون مراقبة الأعوان إذ يتمثّل دورهم في تأهيل السجين اجتماعيا وتقديم المساعدة المعنوية إليه. وتزور السجن لجنة مراقبة المؤسسات السجنية مرة في

---

1) م.أ.ت.ح.و-أ.و.خ.ف،ب651، ك 317، و.ع 157 مصدر سبق ذكره، أيضا :

Adda (Leila) : "Ennokta, un journal à la prison civile de Tunis". **Rawafid** (I.S.H.M.N), n° 2. Tunis 1996, pp5-26.

الشهر ومن مهامها السهر على مدى تطبيق القوانين وضمان تطبيق إجراءات الوقاية والصحة والنظافة..[1]

وقدّم السجناء الوطنيون التونسيون، من داخل السجن أو من خارجه صورة أخرى، مغايرة لتلك الصورة الرسمية، عن معاناتهم في السجون الجزائرية وخاصة في سجن لامباز فقد كانت ممارسة التعذيب تنطلق منذ عملية نقل السجناء من البلاد التونسية الى الجزائر، فعادة ما تتم عملية نقل السجناء من تونس الى الجزائر بحراسة مشددة يؤمّنها عدد هام من أفراد الحرس الجمهوري، أما عند توقف القافلة في سجن سوق هراس لقضاء المساجين ليلتهم بالطريق فانه يتم تقسيم المساجين الى مجموعات تضمّ كل مجموعة أربعة سجناء ويتم تقييد كل مجموعة بالسلاسل الحديدية [2].

أما عند الوصول الى لامباز فان كل واحد من المساجين فيقبع في غرفة ضيقة، وهي الزنزانة، وحيدا في الليل، أما في النهار فيقع تجميعهم في فضاء خاص بهم وعادة ما يتركون منعزلين عن بقية المساجين ويمنع عليهم الحديث حتى في ما بينهم [3].

كان الرعب يملأ قلوب المساجين التونسيين كلما نزلوا الى ساحة السجن، عند موعد الطعام خوفا من الحراس، وكان هؤلاء من المجرمين أصحاب السوابق الخطيرة المسجونين بتهم تخص الحق العام، ويتميز هؤلاء الحراس غالبا بنيتهم الجسدية القوية وكان أكثرهم من الأوروبيين (ألمان وبولنديين وروس وفرنسيين) الذين تعاملهم إدارة السجن معاملة خاصة من حيث الإقامة والأكل.. وكانوا يحملون شارة حمراء خاصة، لتمييزهم عن بقية المساجين، وأطلق المساجين على هؤلاء اسم "كلاب الدم"، وكانوا يترصدون المساجين عند مرورهم بالساحة، و : "..لأقل إشارة وأتفه عبارة تراهم ينقضون على التونسي انقضاضا وينهالون عليه ضربا ويدوسونه دوسا بإقدامهم.." [4] ونتيجة لتلك العملية عادة ما تتساقط أسنان السجين المستهدف وتنزف الدماء من جسده النحيل بفعل سوء التغذية وانعدام الحركة اليومية وينهار السجين بسرعة ويقوم الحراس أنفسهم بنقله الى زنزانة انفرادية أكثر ضيقا وظلمة

---

1) م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف، **ب651**، ك 317، و.ع 157 **مصدر سبق ذكره.**

2) Adda (Leila) : "Ennokta ...". op.cit, p 26

3) البلهوان (علي) : **تونس الثائرة**، نشر لجنة المغرب العربي، القاهرة 1954، صص 500، ص53.

4) **المصدر نفسه**، ص53-54.

من التي اعتاد الإقامة فيها مع منع الأكل والماء عليه وغالبا ما تلق النوعية تلك من المساجين حتفها." [1]

فرضت الإدارة على المساجين قوانين سجناء الحق العام، وكان بامكانهم الحصول على وجبات غذائية إضافية لكن بمقابل نقدي، كما كانت الإدارة تصادر جزء كبيرا من النقود التي تصل المساجين التونسيين من ذويهم [2].

دامت إقامة المساجين السياسيين التونسيين في هذا السجن حوالي 18 شهرا، وكان السجناء بالإضافة لمعاناتهم الناتجة عن سلوك الإدارة، يعانون من برد "مرعب ومخيف" حيث يتساقط الثلج لفترة طويلة نسبيا [3]. ويظهر أن بعض المساجين، كانوا يتلقون بعض المساعدات المالية والعينية من بعض التونسيين "المقيمين" بالجزائر، إذ يذكر أحد المناضلين الدستوريين بأنه كان يخصّص هو وأحد رفاقه، أسبوعيا، جزءا من أرباح الدكان، الذي كانا يديرانه، الى مسؤولي المساجين السياسيين في سجن لامبيز وسجن مدينة الأصنام كل يوم جمعة عن طريق حوّالة بريدية بقيمة 1500 فرنك وطردا بريديا بنفس القيمة يحوي حلويات ومواد تنظيف.. [4].

كان السجناء يجبرون على صناعة الحلفاء المبلّلة بالماء في ظروف مناخية قاسية فالطقس بارد وقاس جدا وهو ما يؤدي الى انتفاخ أيديهم التي سرعان ما تدمى، وتتبلّل أجسامهم، ويقوم السجين بهذا "العمل-العذاب" بدون أي مقابل نقدي او عيني وهو ما يخالف القوانين المعمول بها في هذه الحالات [5].

### 2- السجناء السياسيون : مناضلون وضحايا

دفعت تلك الأوضاع القاسية التي كان يعيشها السجناء الى ضرورة الاحتجاج والى التمرد سيّما وأن الوطنيين قد أصبحت لهم تقاليد نضالية معتبرة، إذ كان نضالهم من أجل تحسين شروط سجنهم جزءا من نضالهم العام، وقد عرفت السجون التونسية

---

1) **المصدر نفسه**، ص54.

2) Adda (Leila) : "Ennokta....". **op.cit**, p17

3) **Ibid,** p 17.

4) القرار (الحبيب) : **لتحيى..**، **مرجع سبق ذكره**، ص152.

5) البلهوان (علي) : **تونس الثائرة**، **مصدر سبق ذكره**، ص54.

مثل تلك النضالات منذ العشرينيات واستمرت الى سنة 1954 تقريبا [1]، ولم يشذّ المساجين السياسيون التونسيون في السجون الجزائرية عن هذا المبدأ. فقد قام مساجين السجون الفرنسية بالجزائر من التونسيين خلال الأربعينيات بلفت نظر السلطات بضرورة وضعهم تحت نظام السجن السياسي وتحسين شروط وجودهم في السجن كما راسلوا عدة جهات في البلاد التونسية، ورغم استجابة السلطة الفرنسية الجديدة بالبلاد التونسية لمطلبهم إلا أن إدارة السجن ظلت تعاملهم كمساجين حق عام مما حدا بهم لمواصلة النضال لتحسين أوضاعهم والمطالبة بنقلهم من سجن لامباز الذي لا يستجيب لشروط السجن السياسي [2]. أما في الخمسينيات فقد قام السجناء السياسيون التونسيون بإضراب جماعي يوم 1952/9/11 ورفضوا تناول فطور الصباح احتجاجا على العقوبة التي تعرّض لها أحد زملائهم والتي تتمثّل في وضعه لمدة 8 أيام في زنزانة انفرادية بسبب عدم طاعته أوامر أحد الأعوان قاموا بإضراب جوع وذلك بداية من 1952/10/6 ومن بين مطالبهم : الدعوة الى وضعهم في نظام الاعتقال السياسي وإعادتهم الى البلاد التونسية... [3] توقف عن الإضراب في البداية 6 سجناء في حين واصل البقية الإضراب ولم يرفع تماما الا يوم 1952/10/17، وكان رد الإدارة،بعد تعليق الإضراب، عنيفا إذ قام الأعوان بتفتيش دقيق لأدباش المساجين وحلق رؤوسهم ونزع ملابسهم وتم عزلهم عن بعضهم البعض ومنع عنهم الماء لمدة ثلاثة أيام ووضع أحدهم في زنزانة انفرادية عقابية لعدة أيام كما تمّ تعذيب مساجين آخرين مما أدى الى وفاة البعض منهم [4]. وعادة ما يمثّل حادث وفاة السجين مناسبة لبقية المساجين ليعبروا عن استنكارهم لمصير رفيقهم واحتجاجهم على ظروف سجنهم وتضطر إدارة السجن أحيانا لنقل بعض السجناء من لامباز الى سجون أخرى خوفا من تحول تلك الاحتجاجات الى حالة تمرد [5].

---

1) Belaid (Habib) : «Lieux de détention et statut du prisonnier politique dans la Tunisie coloniale (1920-1947)», in **Rawafid** n°3, Tunisie1997, pp79-104.

2) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف**، P14، ك 914، ملف وحيد و.ع 61 من رسالة موجهة من قبل 22 سجينا في سجن لامباز مؤرخة في 1944/2/22 وصلت نسخة منها الى المقيم العام بتونس في 1944/3/20.

3) **المصدر نفسه ونفس الوثيقة.**

4) Adda (Leila) : «Ennokta..». **op.cit,** p17.

5) هذا ما حدث مثلا يوم 1954/3/16 اثر وفاة احد المساجين. انظر :
- قرار(الحبيب) : **لتحيى.. مرجع سبق ذكره**، ص114.

على أن هذه الأوضاع السيئة التي كان عليها المساجين السياسيون التونسيون في السجون الجزائرية قد أدت واقعيا وإجرائيا الى انعكاسات خطيرة على أوضاعهم الصحية، فقد أصيب البعض منهم بالجنون ونقل العشرات منهم الى المستشفيات للمعالجة من الأمراض الخطيرة التي أصيبوا بها نتيجة معاناتهم في تلك السجون [1]، كما أدى ذلك الى إصابة العديد من السجناء بأمراض مزمنة(نفسية وبدنية) عديدة ظلت تلاحقهم حتى بعد خروجهم من تلك السجون [2]، على أن أخطر ما ترتّب عن مجمل تلك الأوضاع هي حالات الوفيات التي كانت نسبتها مرتفعة نتيجة ظروف الإقامة السيئة وسوء التغذية في صفوف المساجين وخاصة نتيجة لممارسة التعذيب بأنواعه المختلفة، ورغم عدم إمكانية حصر العدد الدقيق من الذين لقوا حتفهم بالسجون الجزائرية من الوطنيين التونسيين، الا أن عددهم يبدو مرتفعا سواء في الأربعينيات أو خلال الخمسينيات.ففي فترة الأربعينيات بلغ عدد الذين ماتوا في السجون الجزائرية حسب البعض 23 سجينا من جملة 46 سجينا كانوا قد نقلوا الى السجون الجزائرية بعد أحداث أواخر الثلاثينيات [3]، منهم 6 سجناء في سجن لامباز واحد منهم توفي تحت التعذيب [4]، وثلاثة سجناء في سجن ورقلة توفوا جميعا تحت التعذيب [5]، وقد بلغ عدد من ماتوا في سجن الحراش 12 وطنيا في حين توفي 3 وطنيين في سجون جزائرية أخرى [6]. وكانت إدارة السجن تدفن الموتى في مقبرة سيدي الطيب القريبة من السجن ولا تسمح الإدارة للسجناء أو لغيرهم، باستثناء أعوان الإدارة، لحضور مراسم الدفن [7].

---

1) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف**،P14، ك 914، ملف وحيد و.ع63 مذكرة من حاكم الجزائر الى المقيم العام الفرنسي بتونس مؤرخة في 1944/3/26حول وجود محمد الأزهر عبد الحميد الشابي في مستشفى الأمراض العقلية في البليدة واستعدادات إدارته الى نقله الى تونس، وأيضا حالة السجينين عبد الحميد بن احمد العيادي والعربي بن سلطان بن علي، **المصدر نفسه**، و.ع98.

2) **الصباح** عدد 14996 مؤرخ في 1995/5/3، **مرجع سبق ذكره**.

3) **تاريخ الحركة الوطنية التونسية وثائق عدد7، مرجع سبق ذكره**، ص30.

4) **سجل القومي لشهداء الوطن**، نشر الحزب الدستوري.دار العمل. تونس 1978 ص60.

5) وهم الحسين بن رحومة وأحمد بالشيخ المفتي ومحمد بن علية، وثلاثتهم من قفصة.سجل الشهداء ص60.

6) **سجل القومي لشهداء الوطن**.. نفس المرجع السابق، ص60.

7) **العمل** عدد 2414 مؤرخ في 1963/11/3، **مرجع سبق ذكره**.

وقد عرفت هذه السجون المشهد نفسه في فترة الخمسينيات فقد كانت نسبة الوفيات في السجون الجزائرية بشكل عام غير مستقرة ومنها سجن لامباز، وربما بينت لنا الإحصائيات الخاصة بموتى سجن لامباز نسب هؤلاء المتوفين وحجمهم، وهو ما يشي بأوضاع السجين الذي كان على قاب قوسين من الهاوية والتلف، ذلك أن إدارات السجون كانت تتصرف بطريقة وحشية وغير إنسانية في الغالب وتتعامل مع المساجين باعتبار أنهم وحوش

**جدول عدد 3 : تطور نسبة الوفيات في سجن لامباز 1949-1952** [1]

| السنة | النسبة |
|---|---|
| 1949 | %1،3 |
| 1950 | %0،9 |
| 1951 | %1.1 |
| الى حدود 1952/8/31 | %0،5 |

أما عن حال التونسيين بهذا السجن خلال الخمسينيات، فانه لم يتغير عما كان عليه في فترات سابقة، ذلك أن نسبة الوفيات، في صفوف المساجين التونسيين كانت مرتفعة أيضا على ما يبدو ولا تقل عدد الوفيات المسجلة خلال فترة الأربعينيات، برغم اختلاف الظرفية السياسية واختلاف وضعية السجناء، إذ يذكر أحدهم انه لم يرجع الى تونس من المساجين السياسيين خلال الخمسينيات الا الثلث منهم لا غير[2].

**الخاتمة :**

تمثل عملية نقل المساجين السياسيين التونسيين الى السجون الفرنسية بالجزائر عقوبة إضافية غير قانونية تجسد مدى استهتار الإدارة الفرنسية بالبلاد التونسية بقيم حقوق الإنسان التي تدعي بأنها تشكل أساسا لمرجعيتها السياسية.

---

1) **م.أ.ت.ح.و- أ.و.خ.ف، ب651**، ك 317، و.ع 158، **مصدر سبق ذكره.**

2) البلهوان (علي) : **تونس الثائرة..مصدر سبق ذكره**، ص 53-54.

ولم يكن نقل المحكوم عليهم قضائيا من التونسيين لأسباب سياسية من قبل المحاكم الفرنسية بتونس الى السجون الجزائرية عملا اعتباطيا او لأسباب تقنية تتعلّق خاصة بالاكتظاظ الذي عرفته السجون التونسية، كما تدعي الإدارة ذلك، بل ان العملية تمثل جزءا من السياسة العقابية الممنهجة التي سلكتها الإدارة السياسية والأمنية الفرنسية بتونس تجاه الوطنيين عامة وخاصة أولئك الذين اضطروا الى استخدام الأسلوب العنيف، في مواجهة انسداد آفاق العمل الوطني أو إزاء تعنت إدارة الحماية الرافضة لكل حوار واعتراف بالحقوق المشروعة للشعب التونسي واستخدام عنف الأجهزة الأمنية بديلا عن ذلك.

وتنجرّ عن عملية نقل المساجين عدة مخلفات وآلام لا حصر لها للسجين ولعائلته بل وحتى للحركة الوطنية ذاتها، فبالإضافة للسمعة السيئة التي تشتهر بها السجون الجزائرية فقد كان السجناء التونسيون يعاملون معاملة خاصة باعتبار"خطورتهم" في نظر إدارة السجن في الجزائر لذلك كانت تسعى لإذلالهم حتى لا تتفشى عدوى نضالهم واستبسالهم داخل السجن وكانت هذه الإدارة تتفنّن في تعذيبهم حتى يكونوا عبرة للآخرين..

و كان من نتيجة ذلك أن مرض البعض وأصيب البعض الآخر بالجنون على حين كان عدد الشهداء كبيرا داخل هذه السجون وان سكتت عنهم الوثائق الرسمية فان الذاكرة الوطنية لم تغفل عنهم...